



Distr.
GENERAL

A/31/418
13 December 1976
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة العادية والثلاثون
البند ١٠٩ من جدول الأعمال

تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف

تقرير اللجنة السادسة

المقرر : السيد فالينتين ف. بوبيلوف (بلغاريا)

أولا - مقدمة

- ١ - أدرج البند المعنون " تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف " في جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية والثلاثين للجمعية العامة عملا بقرارها ٣٤٩٨ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ .
- ٢ - وقررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة الرابعة المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ ، إدراج البند في جدول أعمالها وإحالة الى اللجنة السادسة .
- ٣ - ونظرت اللجنة السادسة في البند في جلستها الثانية والستين وفي جلساتها من الخامسة والستين الى السبعين ، المعقودة في الفترة من ٣ الى ١٠ كانون الأول/ديسمبر .
- ٤ - وفي الجلسة الثانية والستين المعقودة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ، قدم مقرر لجنة العلاقات مع البلد المضيف تقريرها (١) . وكان معروضا للجنة السادسة أيضا رسالة مؤرخة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ، موجهة من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة الى الأمين العام (A/C.6/31/6) .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٦

(A/31/26) .

ثانياً - نظر اللجنة في مشاريع القرارات

٥ - في الجلسات من الخامسة والستين الى السبعين المعقودة في الفترة من ٧ الى ١٠ كانون الأول/ ديسمبر نظرت اللجنة السادسة في أربعة مشاريع قرارات (A/C.6/31/L.20 ، A/C.6/31/L.21 ، A/C.6/31/L.23 ، A/C.6/31/L.24) فيما يتعلق بالبند .

ألف - مشروع القرار A/C.6/31/L.20

٦ - كان من مشروع القرار A/C.6/31/L.20 ، الذي قدمته جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، ثم انضمت اليها في تقديمه بعد ذلك كل من بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وكوبا ومنغوليا وهنغاريا ، كما يلي :

" ان الجمعية العامة ،

" وقد نظرت في تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف (٢) ،

" وان تلقت النظر الى قراراتها ٢٧٤٧ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠ ، و ٢٨١٩ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ ، و ٣٠٣٣ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢ ، و ٣١٠٧ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٣٣٢٠ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ ، و ٣٤٦٨ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥ التي حثت فيها حكومة البلد المضيف على الاستيثاق من أن التدابير المتخذة لضمان حماية وأمن البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة وموظفيها كافية لتمكين هذه البعثات من القيام على الوجه السليم بالمهام الموكولة اليها من قبل حكوماتها ،

" وان تشير الى المسؤوليات المترتبة على حكومة البلد المضيف ازاء الأمم المتحدة والبعثات المعتمدة لديها وموظفيها ومراسلاتها بمقتضى الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة (٣) ، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها (٤) ، والقانون الدولي العام ،

(٢) المرجع نفسه .

(٣) قرار الجمعية العامة ١٦٩ (د - ٢) .

(٤) قرار الجمعية العامة ٢٢ ألف (د - ١) .

" وان تلاحظ مع عميق القلق الأعمال الارهابية الخطيرة وغيرها من الأعمال الاجرامية التي ترتكب ضد البعثات وموظفيها بما في ذلك استخدام القنابل والأسلحة النارية في عدد من الحالات ، مما يشكل تهديدا للحياة موظفي البعثات ويلحق أضرارا بمقار البعثات وأماكن اقامة موظفيها ،

" وان تلاحظ كذلك مع القلق استمرار المظاهرات والمرابطة العدائية المقترنة بال العنف قرب مباني البعثات والتهديدات والاهانات الموجهة الى موظفي البعثات ،

" وان تعرب عن تعاطفها العميق مع شعبا مثل هذه الأعمال من البعثات وموظفيها ،

" وان ترى أن المشاكل المتعلقة بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها وبمركز البعثات المعتمدة لديها هي موضع اهتمام مشترك من الدول الأعضاء ، ومن بينها البلد المضيف ، كما هي موضع اهتمام الأمين العام ،

" وان تحيل علما بتقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف ،

" ١ - تدين بشدة الأعمال الارهابية وغيرها من أعمال العنف المرتكبة ضد البعثات وموظفيها باعتبارها تتنافى بصورة أساسية مع مركز هذه البعثات وهؤلاء الموظفين بموجب القانون الدولي ، ولا سيما اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المعقودة في عام ١٩٦١ ؛

" ٢ - وتعرب عن عميق قلقها ازاء الأنشطة الاجرامية المرتكبة ضد البعثات وموظفيها وبممتلكاتها من قبل عناصر صهيونية وعناصر أخرى ، بما في ذلك المظاهرات والمرابطة المقترنة بالعنف والتهديدات والاهانات الموجهة الى موظفي هذه البعثات والتي تلحق ضررا بممتلكات البعثات وموظفيها ؛

" ٣ - وتحث البلد المضيف على أن يتخذ تدابير تأخير جميع التدابير اللازمة وأن يكفل تنفيذها تنفيذا فعالا ، لضمان توفير الأمن الكافي لهذه البعثات وموظفيها ، وتمهية الظروف الطبيعية لعمل البعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة ؛

" ٤ - وتلاحظ مع الأسف أن الأشخاص الذين ارتكبوا أعمالا ارهابية وأعمالا اجرامية أخرى ضد البعثات وموظفيها لم يعاقبوا بعد ، وتحث البلد المضيف على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على المذنبين بارتكاب الأعمال الاجرامية ضد البعثات وموظفيها ، وصحاقتهم ومعاقبتهم ، وفقا لأحكام القانون الاتحادي المتعلق بحماية الموظفين الاجانب والضيوف الرسميين للولايات المتحدة (٥) ؛

(٥) القانون العام للولايات المتحدة ٩٢ - ٥٣٩ (أنظر A/3071/Rev.1 ، صفحة ٣-٧) .

٥ - وتحث البلد المضيف على اتخاذ تدابير فعالة لحظر الأنشطة غير المشروعة للمنظمات والمجموعات التي تدبر ارتكاب أعمال إرهابية أو أعمال عنف أخرى ضد البعثات وموظفيها أو تعرض على ارتكابها أو تشجيعها أو تشترك فيها ؛

٦ - وتحث البلد المضيف ، والأمانة العامة للأمم المتحدة والجمالية الدبلوماسية ، والمنظمات المعنية على السعي بكل الطرق إلى تحسين العلاقات وتعزيز التفاهم المتبادل بين الجمالية الدبلوماسية والسكان المحليين استهدافاً لتأمين الظروف التي تؤدي إلى أداء الأمم المتحدة والبعثات المعتمدة لديها لأعمالها على نحو فعال ؛

٧ - وتقرر أن تستمر لجنة العلاقات مع البلد المضيف في عملها ، طبقاً لقرار الجمعية العامة ٢٨١٩ (د - ٢٦) ، بغية دراسة جميع الطرق التي تدخل في دائرة اختصاصها ، وترجو من الأمين العام تقديم كل مساعدة لازمة ؛

٨ - وترجو من اللجنة العلاقات مع البلد المضيف أن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين تقريراً عن سير أعمالها ، وأن تقدم إليها التوصيات المناسبة إن رأت ضرورة لذلك ؛

٩ - وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والثلاثين البند المعنون " تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف " .

٤٠ - مشروع القرار A/C.6/31/L.21

٧ - كان نص مشروع القرار A/C.6/31/L.21 الذي اشتركت في تقديمه الأربنتون ، والمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، وايرلندا ، وايطاليا ، وبلجيكا ، والدانمرك ، وليبيريا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وهندوراس ، وهولندا ، ثم انضمت الي مقدميه فيما بعد اوروغواي ، ووتسوانا ، وزائير ، وغرينادا ، والنيجر ، كما يلي :

" ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف ،

" واذ تلقت النظر الي قراراتها ٢٧٤٧ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ ، و ٢٨١٩ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ، و ٣٠٣٣ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ ، و ٣١٠٧ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٣٣٢٠ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، و ٣٤٩٨ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ،

" واذ تشير الي المسؤوليات المترتبة على حكومة البلد المضيف ازاء الأمم المتحدة والبعثات المعتمدة لديها وموظفيها ومراسلاتها بمقتضى الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة ، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها ، والقانون الدولي العام ،

" واذ تلاحظ مع عميق القلق ارتكاب عدد من أعمال العنف الخطيرة وغيرها من الأعمال الاجرامية ضد بعثات عديدة لدى الأمم المتحدة ؛ وموظفيها وممتلكاتها ، بما في ذلك المشاهرات والحرايطة المقترنة بالعنف ، والتهديدات ، والمضايقات ، والاعتداء على موظفي تلك البعثات وتوجيه الاهانات اليهم ،

" واذ ترى أن المشاكل المتعلقة بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها وبمركز البعثات المعتمدة لديها هي موضع اهتمام مشترك من الدول الأعضاء ، ومن بينها البلد المضيف ، كما هي موضع اهتمام الأمين العام ،

" واذ تشير الي واجب البعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة وموظفيها أن يحترموا قوانين البلد المضيف وأنظمتهم ، دون المساس بما لبعثات وموظفيها من امتيازات وحصانات بموجب القانون الدولي ،

" واذ تلاحظ الصعوبات التي ما زال الدبلوماسيون يلقونها في ايجاد أماكن لوقوف سياراتهم ،

- " وان تلاحظ ما تردد عن وجود دعوات تتعلق بالمسؤوليات المالية لبعض
البعثات وبعض الموظفين المطحقين بها ،
- " وان تلاحظ توصيات لجنة العلاقات مع البلد المضيف الواردة في الفقرة ٦٥ من
تقريرها ،
- " ١ - تحيط علما مع الارتياح بالتأكيدات المقدمة من السلطات المختصة في البلد
المضيف بشأن أمن البعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة وسلامة موظفيها ؛
- " ٢ - وتعترف بجدوى مختلف التدابير المتخذة من قبل البلد المضيف لكفالة أمن
البعثات وسلامة موظفيها ؛
- " ٣ - وتعرب عن عميق قلقها ازاء أعمال العنف والأعمال الإجرامية الأخرى التي
ارتكبت ، رغم ذلك ، ضد بعثات عديدة وضد موظفيها وممتلكاتها ؛
- " ٤ - وتعرب عن عميق تعاطفها مع ضحايا هذه الأعمال من البعثات وموظفيها ؛
- " ٥ - وتدين بشدة كذا فعل من أعمال العنف والأعمال الإجرامية الأخرى ، ضد
أماكن البعثات او موظفيها باعتباره يتنافى كلية مع مركز هذه البعثات وهؤلاء الموظفين بمقتضى
مياد القانون الدولي ، ولا سيما مبادئ اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المعقودة في
عام ١٩٦١ ؛
- " ٦ - وتعرب البلد المضيف على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحيلولة دون ارتكاب
أى عمل ينتهك أمن البعثات وسلامة موظفيها وحرمة ممتلكاتها ، ولضمان تهيئة الظروف
الطبيعية لوجود جميع البعثات وأداءها لأعمالها ؛
- " ٧ - وترحب بكون سلطات البلد المضيف قد ألقت القبض على افراد مختلفين
وحاكمتهم لارتكابهم أحمالا معينة ضد بعثات عديدة ، وضد موظفيها وممتلكاتها ؛
- " ٨ - وتحث البلد المضيف على مواصلة جهود الرامية الى القاء القبض على جميع
المسؤولين عن ارتكاب أعمال إجرامية ضد البعثات ، وإلى تقديمهم الى العدالة ومعاقبتهم ؛
- " ٩ - وتدعو البعثات الى التعاون قدر الامكان مع السلطات الاتحادية والمحلية
للبلد المضيف في الحالات التي تتعلق بامن البعثات وموظفيها ؛
- " ١٠ - وتؤكد أن واجب جميع أعضاء الجالية الدبلوماسية الذين يتمتعون بالامتيازات
والحصانات احترام قوانين البلد المضيف وأنظمتها ، دون المساس بما لهم من امتيازات
وحصانات بموجب القانون الدولي ؛

" ١١ - وترجو من البلد المضيف أن ينظر في زيادة عدد الأماكن المخصصة لوقوف سيارات الدبلوماسيين في شوار نيويورك ، وأن يتخذ تدابير لتأمين عدم شغل هذه الأماكن من قبل سيارات غير مرخص لها بذلك ، وأن ينظر في إنهاء ممارسة إمداد المغالقات للدبلوماسيين فيما يتعلق بوقوف سياراتهم ؛ وتكرر رجاءها إلى جميع البعثات أن تسعن إلى إيجاد وسيلة لا يقف السيارات الدبلوماسية المخصصة لها في أماكن أخرى غير الشوار ؛

" ١٢ - وتترح أن تعمل الأمانة العامة للأمم المتحدة وجميع الأطراف الأخرى المعنيين معاً لحل المشاكل المتعلقة المتعلقة بالمسؤوليات المالية لبعض البعثات والافراد المدعنين بتلك البعثات ؛

" ١٣ - وتعرب عن أملها في استمرار ومضاعفة الجهود بغية تنفيذ برنامج اعلامي لتعريف سكان مدينة نيويورك ومقاطعاتها بامتيازات وخدمات موظفي البعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة وبأهمية الوظائف الدولية التي يؤدونها ؛

" ١٤ - وتعرب عن تقديرها للجهود البلد المضيف ، ومجتمع مدينة نيويورك ومفوضية مدينة نيويورك لشؤون الأمم المتحدة والسلك القنصلي ، لتلبية احتياجات الجالية الدبلوماسية ومعالجتها ومتطلباتها وتقديم تسهيلات الضيافة لها وتعزيز التفاهم المتبادل ؛

" ١٥ - وتقرر أن تستمر لجنة العلاقات مع البلد المضيف في عملها خلال عام ١٩٧٧ ، طبقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦١٤ (د - ٢٦) بغية دراسة جميع المسائل الداخلة في اختصاصها ؛

" ١٦ - وترجو من الأمين العام أن يقدم كل مساعدة لازمة للجنة العلاقات مع البلد المضيف ، وأن يوجه انتباهها إلى القضايا التي هي محل اهتمام متبادل فيما يتصل بتنفيذ الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة ، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وخدماتها ؛

" ١٧ - وترجو من لجنة العلاقات مع البلد المضيف أن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين تقريراً عن سير أعمالها ، وأن تقدم إليها التوصيات المناسبة إن رأت ضرورة لذلك ؛

" ١٨ - وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والثلاثين البند المعنون " تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف " .

تيمم - مشروع القرار A/C.6/31/L.23

٨ - كان نص مشروع القرار A/C.6/31/L.23 ، الذي اشتركت في تقديمه اسبانيا ، واستراليا ، والجمهورية الدومينيكية ، وكندا ، وكوستاريكا ، وكولومبيا ، كمايلي :

” ان الجمعية العامة ،

” وقد نظرت في تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف ،

” وان تلنت النظر الى قراراتها ٢٧٤٧ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ ، ٢٨١٦ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ ، و ٣٠٣٣ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ ، و ٣١٠٧ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٣٣٢٠ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، و ٣٤٦٨ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، التي حثت فيها حكومة البلد المضيف على الاستيثاق من ان التدابير المتخذة لضمان حماية وأمن البعثات الدائمة لدى الامم المتحدة وموظفيها كافية لتمكين هذه البعثات من القيام على الوجه السليم بالمهام الموكولة اليها من قبل حكوماتها ،

” وان تشير الى المسؤوليات المترتبة على حكومة البلد المضيف ازاء الامم المتحدة والبعثات المعتمدة لديها وموظفيها ومراسلاتها يستثنى الاتقان المعقود بين الامم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية بشأن مقر الامم المتحدة ، واتفاقية امتيازات الامم المتحدة وحماياتها ، والقانون الدولي العام ،

” وان تلاحظ مع عميق القلق الأعمال غير الشرعية التي يرتكبها افراد أو مجموعات ضد حرمة بعثات مختلفة معتمدة لدى الامم المتحدة ، والتي تنطوي على ارتكاب أو تكرار ارتكاب أعمال عنف وغيرها من الأعمال الاجرامية ، بما فيها استخدام القنابل والأسلحة النارية فسي يعرض الحالات ، ضد مقارها وأماكن اقامة موظفيها ، وكذلك الاعتداء على أولئك الموظفين ، وتهديد دهم واهانتهم ، والمرابطة العدائية المقترنة بالعنف ،

” وان تحرب عن عميق تعاطفها مع شعبا مثل هذه الأعمال من البعثات وموظفيها ،

” وان تتر ، أن المشاكل المتعلقة بامتيازات الامم المتحدة وحماياتها ، وبمركز البعثات المعتمدة لديها ، هي أمر يهم جميع الدول الأعضاء ، ومن بينها البلد المضيف ، كما يهم الأمين العام ،

” وان تشير الى واجب البعثات المعتمدة لدى الامم المتحدة وموظفيها احترام قوانين البلد المضيف وأنظمتها ، دون المساس بما للبعثات وموظفيها من امتيازات وحمايات بموجب القانون الدولي ،

” وان تحيط علما بتوصيات لجنة العلاقات مع البلد المضيف ، الواردة في الفقرة ٦٥ من تقريرها ،

” وان تحيط علما بتقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف ،

- ١ - تؤكد أن أمن البعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة ، وسلامة موظفيها أمران لا زمان لسير أعمالها على نحو فعال ، وتعيط علما مع الارتياح بالتأكيدات المقدمة من أعلى سلطات البلد المضيف لضمان أمن البعثات وسلامة موظفيها ، وتعترف بوجود مختلف التدابير المتخذة تحقيقا لهذه الغاية ؛
- ٢ - وتدين الأعمال الإرهابية وغيرها من أعمال العنف التي ترتكب ضد أمن بعثة ، وموظفيها وممتلكاتها ، باعتبارها متنافية تماما مع مركز البعثات وموظفيها بموجب القانون الدولي ، ولا سيما اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المعقودة في عام ١٩٦١ ؛
- ٣ - وتحث البلد المضيف على أن يتخذ دون إبطاء جميع التدابير اللازمة للحيلولة دون ارتكاب أعمال عنف يهدد أمن البعثات وسلامة موظفيها وحرمة ممتلكاتها ، ولضمان تهيئة الظروف الطبيعية لوجود جميع البعثات وأداءها لأعمالها ؛
- ٤ - وتناشد مرة أخرى البلد المضيف اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقبض على جميع المسؤولين عن ارتكاب أعمال إجرامية ضد البعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة ، ومحاكمتهم ، ومعاقبتهم ، وفقا لأحكام القانون الاتحادي لعام ١٩٧٢ المتعلقة بعمالية الموظفين الأجانب والنزوح الرسميين للولايات المتحدة ؛
- ٥ - وتحث البلد المضيف على اتخاذ تدابير فعالة لعنقر الأنشطة غير المشروعة للمنظمات التي تدبر ارتكاب أعمال إرهابية أو أعمال عنف أخرى ضد البعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة أو موظفيها ، أو تعرّض على ارتكابها أو تشجيعها أو تشارك فيها ؛
- ٦ - وتهيب ببعثات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقوم ، بغية تيسير مجرى العدالة ، بالتعاون على أكمل وجه ممكن مع السلطات الاتحادية والمحلية للولايات المتحدة في الحالات التي تمس أمن تلك البعثات وموظفيها ؛
- ٧ - وتعرب عن أملها في استمرار وكثيف الجهود الرامية إلى تنفيذ برنامج إعلامي يستهدف تعريف سكان مدينة نيويورك ومقاطعاتها بامتيازات وخدمات موظفي البعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة ، وبأهمية ما يؤديه من وظائف دولية ؛
- ٨ - وتؤكد أن واجب جميع أعضاء الجالية الدبلوماسية الذين يتمتعون بالامتيازات والخدمات بموجب القانون الدولي ، احترام قوانين البلد المضيف وأنظمتها ، دون المساس بتلك الامتيازات والخدمات ؛
- ٩ - وتجدد مناشدتها البلد المضيف النظر في إنهاء الممارسة ، المشار إليها في تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف ، والمتمثلة في إصدار مخالفات للدبلوماسيين فيما يتعلق بوقوف سياراتهم ، إذ أن لأعضاء البعثات ، بموجب القانون الدولي ، حرمان من القضاء الجنائي للبلد المضيف ؛

١٠ - وتناشد البلد المضيف أن ينظر ، بغية القضاء على ما يلقاه الدبلوماسيين من صعوبات في إيقاف سياراتهم ، في زيادة عدد الأماكن المخصصة لوقوف سيارات الدبلوماسيين في نيويورك ، وأن يتخذ تدابير لتأمين عدم شغل هذه الأماكن من قبل سيارات غير مخصص لها بذلك ؛

١١ - وترجو من جميع البعثات أن تسعى إلى إيجاد وسيلة لإيقاف السيارات الدبلوماسية المخصصة لها في أماكن أخرى ، غير الشوارع ؛

١٢ - وتلاحظ مع الارتياح أنه ، استجابة لتوصيات اللجنة ، لم تقع حوادث قطار لسيارات دبلوماسية ، وتعرب عن أملها في أن تواصل سلطات نيويورك تجنب قطار تلك السيارات ؛

١٣ - وتترح ، بحدود الصعوبات المتعلقة بالمسؤوليات المالية المتكاثرة ببعض البعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة وبعض الأفراد من الدبلوماسيين المرحلين بتلك البعثات ، أن تحمل الأمانة العامة وجميع الأطراف المعنيين الآخرين معاً لحل هذه المشاكل المتعلقة ؛

١٤ - وتعرب عن تقديرها لغفوية مدينة نيويورك لشؤون الأمم المتحدة والسلك القنصلي ، وللهيئات التي تسهم في جهودها للمساعدة في تلبية احتياجات الجاليات الدبلوماسية ومساعدتها وتطلعاتها ، ولتقديم تسهيلات الضيافة وتجهيز القاعات المتبادل بين الجالية الدبلوماسية وسكان مدينة نيويورك ؛

١٥ - وتقرر أن تستمر لجنة العلاقات مع البلد المضيف في عملها في عام ١٩٧٧ طبقاً لقرار الجمعية العامة ، ٢٦١١ (د - ٢٦) ، بتمديد بحثها كل المسائل الداخلة في اختصاصاتها ؛

١٦ - وترجو من الأمين العام أن يقدم كل مساعدة لازمة للجنة العلاقات مع البلد المضيف ، وأن يوجه انتباهها إلى القضايا التي هي محل اهتمام متبادل فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة ، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحماياتها ؛

١٧ - وترجو من لجنة العلاقات مع البلد المضيف أن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين ، تقريراً عن سير أعمالها ، وأن تقدم إليها التوصيات المناسبة ، إن رأت ضرورة لذلك ؛

١٨ - وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والثلاثين البند المعنون "تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف" .

دال — مشروع القرار A/C.6/31/L.24

١ — في الجلسة السبعين المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر، قدم ممثل قبرص مشروع القرار A/C.6/31/L.24. ثم أعلن كل من ممثلي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، وكوستاريكا أنه لن يسر على التمسيت على مشروع القرار الذي قدمه وفده (A/C.6/31/L.20، A/C.6/31/L.21، A/C.6/31/L.23 على التوالي).

١. — وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة باتفاق الرأى مشروع القرار A/C.6/31/L.24 (انظر الفقرة ١١ أدناه).

ثالثا — توصية اللجنة السادسة

١١ — توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف

ان الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف (٦)،

١ — توافق على توصيات لجنة العلاقات مع البلد المضيف الواردة في الفقرة ٦٥ من تقريرها؛

٢ — وتقرر أن تستمر لجنة العلاقات مع البلد المضيف في عملها طبقا لقرار الجمعية العامة ٢٠١٦ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١ بغية دراسة جميع المسائل الواقعة ضمن اختصاصها وترجمو من الأمين العام ان يقدم للجنة كل مساعدة لازمة؛

٣ — وتقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الثانية والثلاثين الينسود المعنون "تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف".

(٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة العادية والثلاثون، الملحق رقم ٢٦،

(A/31/25)